

إلزام مكتب محاماة برد 439 ألف درهم لموكله



أبوظبي: عبد الرحمن سعيد

قضت محكمة أبوظبي للأسرة والدعوى المدنية والإدارية، بإلزام شخص مالك لمكتب محاماة برد مبلغ 439 ألفاً و873 درهماً، إلى عدد من الأشخاص يمتلكون شركات عدة، حيث اتفقوا مع مكتب المحاماة على تمثيلهم في عدة قضايا، وتم منحه وكالة، وترصد في ذمته المبلغ بعد أن تم إلغاء الوكالة ولم يقدّم المبلغ المتبقي من الرسوم.

وفي التفاصيل، أقام عدة أشخاص (الموكلون المدعون) دعوى قضائية في مواجهة شخص (محامي المدعى عليه) طلبوا فيها إلزام المدعى عليه بأن يرد للمدعين مبلغ 439 ألفاً و873 درهماً، التي سدها المدعون للمدعى عليه لسداد رسوم دعاوى قضائية بالزيادة وثبت ترصدها بذمته، وحولها لمصلحة الشخصية بدون وجه حق، إضافة إلى إلزامه بدفع 65 ألفاً، تعويضاً عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقتهم عن المظل في السداد وحبس مالهم دون وجه حق، وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

